Sadaa Al-qalum Journal
مجلة صدى القلم
Online-ISSN: 3104-6371
مجلة صدي القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية

السليقة والقياس ومعيار الاحتجاج منهج تقويم الشواهد بين لهجة قريش وتعدّد اللغات

Linguistic Intuition, Grammatical Analogy, and the Criterion of Evidence

Evaluating Linguistic Evidence between the Quraysh Dialect and Dialectal Diversity

أ .عبدالفتاح محمد أحمد ربيده

قسم اللغة العربية، كلية التربية بالزنتان - جامعة الزنتان - ليبيا .

Received: 15. 11, 2025 **Accepted: 22. 11, 2025** **Published: 02 .12, 2025**

الملخص .

يعالج هذا البحث إشكالية العلاقة بين السليقة والقياس في الدرس النحوي العربي، من خلال دراسة عدد من الشواهد القرآنية، والشعرية، والنثرية التي وُصفت في مراحل متأخرة بمخالفة القياس، أو أُلحقت بباب الضرورة أو الندور، مع أن النظر في أقوال الأوائل يدلّ على تلقيهم لها بوصفها وجوهًا لغوية صحيحة، جرت على السماع واستقرّ بها الاستعمال.

وينطلق البحث من فرضية مؤدّاها أن الإشكال لا يكمن في الشاهد اللغوي ذاته، ولا في سلامة العربية، وإنما في المنهج الذي حُوكِم به الشاهد حين قُدّم القياس بوصفه معيارًا سابقًا على الاستعمال، لا نتيجةً له.

وقد اعتمد البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا، يقوم على استقراء نصوص أئمة النحو الأوائل، وفي مقدّمتهم سيبويه، وابن جني، والمبرد، مع تتبّع توجيهات المتأخرين وعللهم، وتحليل السياق العلمي الذي صيغت فيه تلك التوجيهات، دون مصادرةٍ لمقاصدهم أو طعنٍ في جهودهم.

وأظهر التحليل أن كثيرًا من المواضع التي أُشكلت لاحقًا، كانت عند الأوائل جاريةً على لغات عربية معروفة، وأن توصيفها بالمخالفة، أو الضرورة لم ينشأ عن ضعفٍ في الشاهد، بل عن تضييق مفهوم القياس، وحصره في نمطٍ واحد من الأداء اللغوي.

كما بيّن البحث أن الشواهد النثرية تمثّل ميزانًا أدقّ للسليقة من الشواهد الشعرية، لأنها تكشف الاستعمال في حالته الطبيعية، وتُسقط دعوى الاضطرار من أصلها، بخلاف الشعر الذي قد يُحتمل فيه العدول لأجل الوزن، أو القافية.

وانتهى البحث إلى أن القياس إذا فُصل عن السماع، ضاق عن استيعاب تنوّع العربية، وإذا أُعيد إلى وظيفته الوصفية، أمكنه تفسير الظواهر اللغوية دون إقصاء.

ويوصي البحث بإعادة النظر في مفهوم الضرورة النحوية، وتوسيع دائرة الاحتجاج باللغات العربية المروية، وبناء مقاربة نحوية أكثر اتّساعًا توازن بين التقعيد واحترام السليقة.

الكلمات المفتاحية: السليقة، القياس، الضرورة النحوية، الشاهد اللغوي، اختلاف اللغات.

Abstract:

This paper examines the relationship between linguistic intuition (saliqa) and grammatical analogy (qiyās) in Arabic grammar through an analysis of selected Qur'anic, poetic, and prose examples that were later classified as violating analogy or described as cases of necessity or rarity. The study argues that the difficulty associated with these examples does not arise from linguistic deficiency or structural irregularity, but rather from a methodological shift in evaluating

linguistic evidence, whereby analogy came to be treated as a prior normative standard rather than a descriptive outcome of actual usage.

Adopting a descriptive and analytical approach, the study surveys the views of early Arabic grammarians—most notably Sibawayh, Ibn Jinnī, and al-Mubarrad—and compares them with later grammatical interpretations. The analysis demonstrates that many constructions considered problematic in later stages were originally accepted as valid forms grounded in attested Arabic dialects and authentic usage. The labeling of such forms as violations of analogy or instances of necessity is shown to result primarily from narrowing the scope of analogy and restricting it to a single dominant linguistic pattern.

The study further argues that classical Arabic prose provides a more reliable measure of linguistic intuition than poetry, as it reflects language use in its natural, unpressured form and thus eliminates appeals to metrical or rhythmic necessity. Prose evidence, therefore, exposes the limitations of rigid analogical reasoning and highlights the descriptive strength of early grammatical approaches. The study concludes that when analogy is detached from empirical usage, it becomes restrictive; when restored to its descriptive function, it regains its explanatory value. The paper recommends re-evaluating the concept of grammatical necessity, expanding the range of admissible dialectal evidence, and developing a more inclusive grammatical framework that balances systematic rule formation with respect for linguistic diversity.

Keywords: Linguistic intuition, grammatical analogy, grammatical necessity, linguistic evidence, Arabic dialects.

المقدّمة

يُعدّ النظر في العلاقة بين السليقة والقياس، من القضايا المنهجية المحورية في الدرس النحوي العربي، لما يترتّب عليها من أحكام تتعلّق بصحّة الشاهد اللغوي، وحدود الاحتجاج به، ومعايير تقويمه، وقد شهدت هذه العلاقة، في مراحل التقعيد المتأخرة، تحوّلًا ملحوظًا في طريقة المعالجة، حين صار القياس في عددٍ من التوجهات معيارًا يُحتكم إليه أولا، بعد أن كان عند الأوائل وصفًا لاحقًا يُستنبط من السماع، ويتّسع لاختلاف لغات العرب وأساليبهم.

وهذا ما جعل التحوّل المنهجي، في التطبيق العملي، إلى إلحاق عددٍ من الشواهد القرآنية، والشعرية، والنثرية بباب مخالفة القياس، أو حملها على الضرورة أو الندور، مع أنّ الرجوع إلى أقوال أئمة النحو الأوائل، يكشف بوضوح عن تلقيهم لهذه الشواهد على أنها وجوه لغوية صحيحة، جرت على السماع، واستقرّ بها الاستعمال، ولم تُعدّ في زمانهم موضع طعنٍ في الفصاحة، ولا خروجٍ عن سنن العربية.

ومن هنا تتحدّد إشكالية هذا البحث في مساءلة منهج تقويم الشاهد، قبل مساءلة الشاهد ذاته، وطرح السؤال الآتي: هل يكمن الإشكال في بنية النصوص اللغوية نفسها، أم في المعيار الذي حُوكِمت به؟ وهل القياس أداةٌ لضبط الاستعمال بعد استقرائه، أم معيارٌ سابق يُحاكَم إليه الكلام، ويُؤوَّل الشاهد أو يُقيَّد إذا لم يوافق صورته الغالبة؟

وتنبع أهمية هذا البحث من اتصاله بأصلٍ منهجيٍّ في صناعة النحو العربي، يتمثّل في إعادة ضبط العلاقة بين السماع والقياس، والتنبيه إلى أثر تضييق معيار الاحتجاج في إخراج وجوه لغوية فصيحة من دائرة القبول، لا لضعفها في ذاتها، وإنما لمجرّد مخالفتها نمطًا قياسيًا ضُيّقت دائرته في مراحل لاحقة.

كما تتجلّى أهمية البحث في إبراز قيمة الشواهد النثرية على وجه الخصوص، بوصفها ميزانًا أدقّ للسليقة، لانتفاء دعوى الاضطرار فيها، بخلاف الشعر الذي قد يُحتمل فيه العدول لأجل الوزن أو القافية.

ويهدف البحث إلى بيان حقيقة العلاقة بين السليقة والقياس في ضوء أقوال الأوائل، والكشف عن التحوّل الذي طرأ على مفهوم القياس في الدرس النحوي، وتقويم الأحكام التي وُجّهت إلى بعض الشواهد بوصفها مخالفةً للقياس، أو محمولةً على الضرورة، مع الدعوة إلى مقاربة نحوية أكثر اتّساعًا، توازن بين التقعيد، واحترام تنوّع العربية دون إخلال بنظامها.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، القائم على استقراء نصوص أئمة النحو الأوائل، وفي مقدّمتهم سيبويه، والمبرّد، وابن جني، وتتبع توجيهاتهم للشواهد محلّ البحث، ثم موازنة ذلك بما قرّره المتأخرون، مع تحليل الأسس المنهجية التي انطلقت منها تلك التوجيهات.

ولم يُقصد استقصاء جميع الشواهد، بل اختيار نماذج ممثّلة كاشفة عن طبيعة الإشكال، وأثر المنهج في الحكم على الاستعمال، مع الالتزام بعرض الآراء في سياقها العلمي، دون مصادرةٍ لمقاصد أصحابها أو انتقاصٍ من جهودهم.

الدراسات السابقة

فقد تناولت مسألتي القياس والسليقة في سياقات متفرّقة، غالبًا في إطار بحث الشذوذ، أو الضرورة، أو الدفاع عن القياس بوصفه أداة ضبط، غير أن معظمها لم تُفرد عناية كافية لإشكالية المعيار المنهجي نفسه، ولا للمقارنة بين موقف الأوائل والمتأخرين في تقويم الشاهد، ومن هنا تأتي هذه الدراسة محاولةً لإعادة قراءة الشواهد في ضوء منهج الاحتجاج، لا في ضوء صورتها القياسية المجرّدة.

تمهيد:

إذا كان النظر في الشعر الجاهلي، والنثر العربي القديم يكشف عن سعة التنوع في طرائق التعبير، وتعدّد مسالك الأداء، فإنّ البدء بالنصّ القرآني يظلّ أدقّ مدخلٍ لبيان طبيعة الإشكال محلّ البحث، ذلك أن القرآن بكونه أعلى نصوص العربية فصاحةً واحتجاجًا، قد اشتمل على شواهد لغوية تلقّاها النحاة بتوجيهات متباينة، لا لاضطرابٍ في بنائها ولا لخللٍ في دلالتها، وإنما لاختلاف المنهج المعتمد في الحكم عليها.

وقد غدا التعامل مع هذه الشواهد ميدانًا كاشفًا للفارق بين اتجاهين في الدرس النحوي:

- اتجاهٍ نظر إلى القياس بوصفه وصفًا لاحقًا للسماع، يُستنبط من كلام العرب ويُبنى عليه.

- واتجاهٍ آخر جعل القياس معيارًا سابقًا يُحاكَم إليه الشاهد، ويُؤوَّل أو يُقيَّد إن لم يوافقه.

فبينما تلقّى الأوائل هذه المواضع على أنها تجلّيات لسليقة عربية صحيحة، جارية على لغاتٍ معروفة، مال بعض المتأخرين إلى تضييق وجوهها، وحملها على غير ظاهرها، فرارًا من إثبات ما لا ينسجم مع القياس الذي استقرّ لديهم.

ومن هنا، لا يقتصر النظر في هذه الشواهد على بيان أوجه إعرابها أو توجيهها، بل يتجاوز ذلك إلى الكشف عن التحوّل الذي طرأ على مفهوم القياس نفسه، كيف انتقل من كونه أداةً لوصف الاستعمال، إلى كونه معيارًا يُحتكم إليه؟ وما الذي أضافه هذا التحوّل إلى صناعة النحو؟ وما الذي انتقصه في المقابل من سعة العربية وتعدّد لغاتها؟

ويُلاحظ، من خلال تتبّع كتب الإعراب والتوجيه، وما صُنّف في مشكل القرآن، أن المواضع القرآنية التي عُدّت عند المتأخرين، مخالفةً للقياس ليست قليلة، بل تتراوح بحسب اختلاف معايير الإحصاء، بين ثلاثين وخمسٍ وأربعين موضعًا تقريبا.

ليس هذا التفاوت ناتجًا عن اضطرابٍ في النصّ القرآني، وإنما عن اختلاف زاوية النظر إلى القياس وحدوده، وهل يُجعل تابعًا للسماع أو حاكمًا عليه؟

ومن ثمّ فإن اعتماد هذا البحث نماذج ممثّلة من هذه الشواهد، لا يراد به استقصاء العدد، بقدر ما يراد به إبراز المنهج الذي حُوكِمت به، وبيان أثر تضييق المعيار في الحكم على الاستعمال اللغوي.

فمن الشواهد القرآنية: قوله تعالى: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [طه: 63].

يُعدّ هذا الموضع من أكثر الشواهد القرآنية دورانًا في مباحث السليقة والقياس، لا لخفاء معناه ولا لاضطراب تركيبه، وإنما لما يبدو فيه – عند من التزم القياس الإعرابي المتأخر – من مجيء اسم (إنّ) مرفوعًا بالألف، لا منصوبًا بالياء على مقتضى إعراب المثنّى.

وقد أفضى هذا الفهم القياسي الصوري إلى اتجاهٍ عند بعض المتأخرين، نحو صرف الآية عن ظاهرها، إمّا بحمل (إنّ) على معنى (نعم)، أو بتقدير محذوفٍ قبل (هذان)، طلبًا للتوفيق بين النصّ والقاعدة التي استقرّت لديهم.

غير أنّ الرجوع إلى أقوال النحاة الأوائل يكشف بوضوح أن هذا التركيب لم يُتلقَّ عندهم على أنه موضع إشكال في الفصاحة، بل عُدّ شاهدًا على لغة عربية معروفة، لها سننها واستعمالها.

فقد ثبت في لسان العرب في مادة: (ثني) وجود لغات تُلزم المثنّى الألف في أحواله كلّها رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي لغات رُويت عن قبائل بعينها، ولم تُعدّ شاذّة ولا مهجورة في عصر الاحتجاج.

وقد نصّ سيبويه على هذا الاستعمال في معرض حديثه عن اختلاف لغات العرب، وذكره بوصفه وجهًا لغويًا يُحتجّ به، وإن خالف اللغة الغالبة، مما يدلّ على أن القياس عنده لم يكن حاكمًا على السماع، بل تابعًا له ومبنيًا عليه.[1]

ويتعزّز هذا الفهم بما قرّره ابن جني حين أكّد أن مثل هذه التراكيب فصيحة في لغتها، وإن لم تجرِ على قياس غيرها، وأن الخطأ لا يكمن في الاستعمال ذاته، بل في تعميم حكم لغةٍ واحدة على سائر اللغات، مع إغفال ما ثبت من اختلاف السليقة بين القبائل.[2]

وعلى هذا الأساس، فإن حمل الآية على لغة من يُلزم المثنّى الألف يرفع الإشكال من جذوره، ويجعل التركيب جارياً على سنن عربية ثابتة، من غير حاجة إلى تأويلٍ متكلَّف، ولا إلى صرف اللفظ عن ظاهره.

ومن ثمّ يتبيّن أن الاعتراض لم ينشأ من النصّ القرآني، ولا من ضعفٍ في بنائه، بل من تضييق مفهوم القياس، وجعل لغة قريش وحدها معيارًا يُحاكَم إليه كل استعمال.

فإذا أُعيد القياس إلى موضعه الطبيعي بوصفه وصفًا لاحقًا للسماع، لا أداةً لردّه، استقام هذا الشاهد في موضعه من الفصاحة، وانتفى عنه ما أُلصق به من دعوى المخالفة.

والنظر في الشواهد القرآنية، يتبيّن أن ما عُدّ عند المتأخرين موضع إشكال لم يكن في غالب أحواله محلَّ طعنٍ صريح في فصاحة النصّ، ولا حكمًا بخروجه عن سنن العربية، وإنما انحصر أكثره في محاولات توجيهٍ صناعي أملتها قواعد إعرابية، أو صرفية استقرّت بعد عصر الاحتجاج.

ولهذا نجد عباراتهم تدور في الغالب حول التأويل بالحذف، أو الزيادة، أو التقدير، كإضمار عامل، أو صرف الصيغة عن ظاهرها، لا حول دعوى الخطأ أو الضعف، وهو فرقٌ منهجيٌّ دقيق ينبغي التنبه له، إذ إن نسبة الضرورة أو التضعيف إلى النصّ القرآني لا تثبت إلا بنصٍّ صريح، وهو مما تحاشاه أكثرهم.

وإذا انتقل النظر من القرآن إلى الشعر الجاهلي، اتّسع مجال البحث، وظهر أثر هذا المنهج بوضوحٍ أشدّ؛ إذ لم يُحَط الشعر بما أُحيط به القرآن من احتراز، فصارت شواهده مجالًا أوسع لإعمال القياس، وردّ ما لا يوافقه إلى الضرورة أو الندور أو قلّة الاستعمال.

وتشير المراجعة الاستقرائية لكتب النحو، وشروح الشواهد إلى أن عدد الأبيات التي عُدّت عند المتأخرين خارجةً عن القياس، أو احتاجت الى تعليل، أو حمل على الضرورة لا يخرج في الجملة عن نطاق يتراوح – على وجه التقريب – بين ستمائة وتسعمائة بيت، وهي نسبة محدودة إذا قيست بجملة الشعر المحتج به، ويختلف عدّها باختلاف مفهوم القياس نفسه، وبحسب إدخال مسائل الإعراب، أو الصرف، أو التخفيف الصوتي في هذا الباب.

وهذا العدد يدلّ على أن المسألة ليست نادرة ولا عارضة، بل هي ظاهرة متكرّرة، تستدعي إعادة النظر في المنهج الذي حُوكِمت به هذه الشواهد، لا في الشواهد ذاتها.

ومن هنا، يأتي النظر في الشعر الجاهلي في هذا البحث، امتدادًا طبيعيًا لما سبق من الشواهد القرآنية، إذ يُقصد به اختبار القياس في أوسع ميادينه، والكشف عن الحدود التي فاصلت بين السليقة والتقعيد.

وعلى هذا الأساس يبدأ النظر في الشاهد الشعري لزهير ابن ابي سلمة، بوصفه نموذجًا مبكرًا تتجلّى فيه هذه الإشكالية بأوضح صورها، ويجيء في صدر الشواهد الشعرية قوله:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضى حُكومَتُهُ* ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ**[3]

أُثير هذا البيت في كتب النحو بوصفه شاهدًا على دخول الباء في خبر المبتدأ المنفي، وهو استعمال تلقّاه بعض المتأخرين بتحفّظ، إذ قيّدوا مجيء الباء في الخبر بقيودٍ ضيّقة، وجعلوا الإفراد هو القياس الغالب، ثم ألحقوا ما خرج عنه بأبواب الندور أو التوسّع، غير أنّ هذا التحفّظ لا يقوم إذا نُظر في الاستعمال العربي المروي قبل استقرار تلك القيود.

فقد دلّ استقراء كلام العرب، كما قرّره الأوائل، على أن إدخال الباء في خبر المنفي أسلوبٌ معروف، يُقصد به توكيد النفي وتقويته في مقام الردّ والاحتجاج، ويظهر هذا المعنى في البيت بوضوح، إذ لا يكتفي الشاعر بنفي صفة الحكم عن المخاطَب، بل يغلّظ النفي، ويُبرزه إبرازًا دلاليًا يوافق سياق الخصومة.

ومن ثمّ، فالباء هنا ليست حشوًا ولا زيادةً مهملة، وإنما أداة أسلوبية ذات وظيفة دلالية، لا يستقيم المعنى على درجته المقصودة بدونها.

وقد تناول الأوائل هذا الأسلوب بوصفه من سنن العربية، لا على جهة الترخيص الاستثنائي. فسيبويه يذكر هذا الباب ضمن ما سمع من كلامهم.[4]

وكما أقره المبرد واحتج به لدخول الباء في خبر النفي جارياً على القياس المستنبط من كثرة الاستعمال، لا مخالفًا له.[5]

كما أن شواهد النثر والشعر المتداولة في هذا الباب تُظهر أن العرب لم تقصر هذا الأسلوب على موضع بعينه، بل استعملته حيث يقتضي المقام تقوية النفي وإبرازه.

ويتّصل بهذا الفهم ما ذهب إليه المبرد، إذ نظر إلى الباء هنا من زاوية الأثر الدلالي، لا من حيث صورته التركيبية وحدها، فعدّها من وسائل البيان التي تُخرِج الخبر من حيّز التقرير إلى حيّز المجادلة،[6] وهو توجيه تشهد له جملة من المعالجات اللغوية والبلاغية عند المتقدمين، وهو ما يلائم سياق البيت، ولم يرَ في هذا الاستعمال خروجًا عن القياس.

أما عند المتأخرين، فقد ظهر اتجاهٌ إلى تضييق هذا الباب، إمّا بجعل الباء زائدة لا أثر لها في المعنى، أو بقصر استعمالها على مواضع محدّدة، وذلك حرصًا على ضبط القاعدة ومنع تداخل الأبواب، وهذا المسلك على وجاهته التعليمية، لا ينهض حجةً على ردّ الشاهد أو إخراجه عن السليقة، لأنه ينطلق من قياسٍ صيغ لاحقًا، ثم أُريد له أن يكون معيارًا عامًا.

والأقرب أن هذا البيت شاهدٌ صريح على سعة الأسلوب العربي، وأن دخول الباء في خبر المنفي فيه اختيارٌ دلاليٌّ مقصود، لا ضرورةً شعرية ولا توسّعًا طارئًا.

وإذا فُهم القياس بوصفه توصيفًا لما كثر في كلام العرب، لا تقنينًا سابقًا عليه، استقام هذا الشاهد في موضعه، وبدا الخلاف فيه خلافَ منهجٍ في القراءة لا خللَ استعمالٍ في النص.

فإذا كان هذا البيت قد كشف عن سعة الأسلوب في باب النفي وتنوّع أدواته، فإن شواهد شعرية أخرى تُبرز جانبًا مختلفًا من الإشكال، لا يتعلّق بالأداة أو التركيب، بل ببنية الفعل وحركته، وما لحقها من تضييق قياسيّ عند المتأخرين، مع كثرة شواهدها اقتصرنا على ايراد شاهد واحد اختصارا لما بفرضه مقام البحث دون إخلال بالحجة.

ويُلاحظ أن الشعر – بطبيعته – أتاح للدارسين مجالًا أوسع لإعمال القياس والاحتراز، بخلاف القرآن، فكان أكثر عرضة لإلحاق المخالفة بالضرورة، ومع ذلك، فإن هذا الاتساع لا يسوّغ ردّ السماع الثابت، ولا إخراج الاستعمال الفصيح من دائرة السليقة.

ومن هنا، يتبيّن أن الإشكال في هذه الشواهد ليس في النصوص ذاتها، بل في المنهج الذي قُرئت به، وفي حدود القياس حين يُجعل معيارًا سابقًا على الاستعمال.

وعلى هذا الأساس، يكون الانتقال إلى الشواهد النثرية انتقالًا كاشفًا، إذ يسقط فيه تعليل الضرورة من أصلها، ويظهر الاستعمال اللغوي في حالته الطبيعية، بما يتيح ميزانًا أدقّ للحكم على السليقة واتّساع العربية، وهو ما يقتضي الوقوف عنده في الشاهد النثري الذي يَرِد في صدر الشواهد النثرية المثلُ العربي المشهور: **(هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٌ)**[7]،

وهو من الشواهد التي كثر الاحتجاج بها في كتب النحو عند الحديث عن باب النعت، لما فيه من مجيء الوصف مجرورًا تابعًا للمضاف إليه، لا مرفوعًا تابعًا للمنعوت الظاهر، مع أن القياس المتأخر يقتضي إتباع النعت للمنعوت في إعرابه.

وموضع الاستشهاد فيه أن الصفة (خَرِبٍ) جُرَّت على المجاورة، لا على المطابقة الصورية.

وقد نصّ سيبويه على هذا الاستعمال نصًّا صريحًا، فقال: "وقد يجرون الصفة على الجوار، وذلك مما جاء في كلامهم"[8]، فجعل هذا الوجه جارياً على ألسنة العرب سماعًا، لا يُردّ لمجرّد مخالفته القياس.

ويؤكّد سيبويه هذا الأصل المنهجي حين يصرّح بقوله: "وما سُمِع من العرب فليس لأحدٍ أن يردَّه"[9]، وهو نصٌّ صريح في تقديم السماع عند التعارض، كما قرّر في موضع آخر أن هذه التراكيب من وجوه الكلام التي استُعملت، بقوله: "وهذا بابٌ قد تكلّموا به".[10]

وسار المبرّد على هذا المنهج نفسه، فصرّح عند ذكر هذا المثال بأن الجرّ فيه "جرٌّ على الجوار، وهو مسموع"[11]، ثم فرّق بين ثبوت الوجه لغويًا وصلاحيته للقياس بقوله: "وليس كل ما سُمِع يُقاس عليه"[12]، ويكشف هذا التفريق عن وعيٍ منهجي دقيق، إذ لا يجعل مخالفة القياس سببًا لردّ الشاهد، ولا يجعل السماع موجبًا للتقعيد المطّرد.

ويتميّز هذا الشاهد بكونه نثريًا محضًا، غير معلّق بضرورة شعرية، ولا بضيق وزن، مما يسقط عنه دعوى الاضطرار من أصلها، ويجعله شاهدًا صريحًا على أن هذا الاستعمال صادر عن السليقة العربية، لا عن تصنّعٍ أو خروجٍ عارض.

ويُفضي النظر المقارن في الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية إلى نتيجة منهجية حاسمة، مفادها أن ما وُصف بمخالفة القياس في هذه النصوص لا يرجع إلى خللٍ في الاستعمال العربي، وإنما إلى المنهج الذي قُرئت به هذه الشواهد في مرحلة التقعيد المتأخر.

فالقرآن الكريم عولج بالتوجيه والتأويل عند مخالفة القياس، دون المساس بفصاحته، والشعر الجاهلي أُلحق كثير من شواهده بباب الضرورة أو الندور، مع انتفاء الاضطرار الحقيقي في كثير من المواضع، في حين كشفت الشواهد النثرية لانتفاء الضرورة فيها عن حدود القياس، حين يُقدَّم بوصفه معيارًا سابقًا يُحاكَم إليه الاستعمال.

وبناءً على ذلك، يتبيّن أن القياس متى أُخذ بوصفه أداةً استقرائية، لوصف وظائف اللغة في مجموع لغات العرب، اتّسع لاستيعاب هذه النصوص جميعًا، أمّا إذا قُدّم بوصفه معيارًا حاكمًا، ضاق عن استيعاب التنوّع، وأفضى إلى أحكامٍ لا يسندها السماع.

ومن ثمّ، فإن الإشكال الذي كشفته هذه الشواهد إشكالٌ منهجي في القراءة والتقعيد، لا خللًا في العربية ولا اضطرابًا في نصوصها، وهو ما يمهّد للخاتمة العامة التي تُثبت سعة السليقة وحدود التقعيد في الدرس النحوي.

الخاتمة

خلص هذا البحث، من خلال تتبّع الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية، إلى أن ما وُسم عند المتأخرين بمخالفة القياس لا يعود – في جوهره – إلى خللٍ في النصوص ولا إلى اضطرابٍ في العربية، وإنما إلى تحوّلٍ منهجي في طريقة قراءة الشاهد وتقويمه.

فقد أظهر الاستقراء أن الأوائل لم يتعاملوا مع القياس بوصفه معيارًا سابقًا يُحاكَم إليه الكلام، بل نظروا إليه على أنه وصفٌ لاحق للسماع، يُستنبط من تنوّع الاستعمال ولا يضيق عنه. ومن هنا اتّسعت عندهم دائرة القبول، واستوعب القياس اختلاف اللغات والأساليب دون حاجة إلى ردّ أو تأويل.

وبيّن البحث أن الشواهد القرآنية، على كثرة ما أُثير حولها من توجيه، لم تُنسب في غالبها إلى خطأ ولا ضعف، وإنما أُحيطت بتأويلات صناعية أملتها قواعد استقرّت بعد عصر الاحتجاج. كما ظهر أن الشعر الجاهلي كان أكثر عرضة لإلحاق المخالفة بالضرورة أو الندور، لا لاضطرارٍ حقيقي في النصّ، بل لاتّساع مجال القياس فيه وقلّة الاحتراز مقارنة بالنصّ القرآني. أما الشواهد النثرية، فقد كشفت بوضوح عن حدود هذا المنهج؛ إذ أسقطت دعوى الضرورة من أصلها، وأظهرت أن كثيرًا مما وُصف بالشذوذ إنما هو استعمال عربي فصيح جرى على السليقة.

وانتهى البحث إلى أن الإشكال في هذه الشواهد ليس إشكال نصوص، بل إشكال معايير. فحين يُحصر القياس في صورة واحدة، أو في لهجة بعينها، يضيق عن استيعاب العربية في تعدّدها، ويُفضي إلى إخراج وجوه صحيحة من دائرة الفصاحة.

أما إذا أُعيد إلى وظيفته الأصلية بوصفه أداةً وصفية تستند إلى السماع، اتّسعت القاعدة، واستقام الشاهد، وانتفى التعارض بين السليقة والتقعيد.

وبذلك يقرّر البحث أن الحفاظ على نظام العربية، لا يكون بتضييق وجوهها، ولا بردّ ما ثبت من لغاتها وأساليبها، وإنما بفهم القياس في إطاره التاريخي والمنهجي الصحيح، وجعله خادمًا للاستعمال لا حاكمًا عليه.

وهو ما يفتح أفقًا أوسع لإعادة قراءة الشواهد، ومراجعة الأحكام المتأخرة، وبناء نحوٍ يصف العربية كما نُطقت، لا كما أُريد لها أن تُختزل.

وتفيد هذه الدراسة المتخصصين في مجال اللغة العربية بضرورة إعادة النظر في مفهوم القياس وحدوده، وعدم حصره في صورة واحدة أو لهجة بعينها، مع توسيع دائرة الاحتجاج باللغات المروية والأساليب الثابتة في السماع.

كما تبرز أهمية الموازنة بين التقعيد والتعليم من جهة، ووصف الاستعمال اللغوي في تنوّعه التاريخي من جهة أخرى، بما يسهم في بناء نحوٍ أكثر اتّساعًا ودقّة.

وتفتح النتائج بابًا لدراسات لاحقة تُعنى بإعادة قراءة أبواب النحو والصرف في ضوء السليقة، وربط التقعيد بالسياق التداولي والأسلوبي، بعيدًا عن التضييق الذي فرضته بعض الاتجاهات المتأخرة.

فهرس الحواشي:

1. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1408هـ/1988م، الجزء الأول، الصفحات 49–51.

2. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1371هـ/1952م، الجزء الثاني، الصفحات 11–13.

3. زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م، الصفحة 132.

4. سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، الصفحات 52–53.

5. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: عالم الكتب، 1994م، الجزء الثاني، الصفحات 10–11.

6. المبرد، المقتضب، الجزء الأول، الصفحات 83–85.

7. انظر: سيبويه، الكتاب، الجزء الثاني، الصفحات 40–41؛ وابن جني، الخصائص، الجزء الأول، الصفحة 156.

8. سيبويه، الكتاب، الجزء الثاني، الصفحة 28.

9. سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، الصفحة 42.

10. سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، الصفحة 40.

11. المبرد، المقتضب، الجزء الأول، الصفحة 222.

12. المبرد، المقتضب، الجزء الأول، الصفحة 225.